

دراسات في القرآن والعربية

القراءات القرآنية

في ضوء علم اللغة الحديث

تأليف

دكتور محمد الصبور شاهين

الناشر

مكتبة الخانجي بالقاهرة

القراءات القرآنية

في ضوء علم اللغة الحديث

إهداء

إلى زوجتي ، وفاءً بحقتها ، وعرفاناً بفضلها ،
وإني لأحس في أعماقي أن ما منحتني من
عون ورعاية هو مثال تأتسى به بنات حواء ، من
رافقت منهن أحداً من العلماء أو الباحثين .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مقدمة

نهضت الدراسات اللغوية الحديثة نهضة عظيمة ، في الغرب ، فتناولت كل فروع الدراسة المتصلة باللغة ، تاريخاً ، وأصواتاً ، واشتقاقاً ، ومعجماً ، وتركيباً ، ودلالة . وكان أهم ما وسم هذه الدراسات أنها جمعت كل هذه الفروع تحت عنوان واحد ، هو (علم اللغة) ، على حين نجد أن ما تناولته دراسات القدماء من هذه الفروع في مجال العربية ، قد انضوى بعضه في مباحث أخرى غير « فقه اللغة » بالمفهوم القديم ، وذلك كعلم النحو ، أو علم البلاغة ، إلى جانب عدة فروع لم تتصل بها محاولات العلماء والباحثين في القديم ، ومن بينها ذلك الفرع الذي لم يكن تطور العلوم الإنسانية قد مهد لنشأته بعد ، وهو « علم الاشتقاق التاريخي » *L' Etymologie* ؛ إذ كان ازدهار بحوثه على إثر كشف العلاقة بين اللغة السنسكريتية وقرباتها من اللغات الأوربية ، وترتب على ذلك تقسيم اللغات الإنسانية إلى أسر أو فصائل ، نهض علم اللغة المقارن بدراسة أوجه الشبه والخلاف بين أعضائها ، في ضوء ما وضعه العلماء من قواعد منهجية ، تكفل الأستاذ A. Meillet بتحديد معالمها في كتابه :

• La Méthode Comparative en Linguistique historique •

أو « المنهج المقارن في علم اللغة التاريخي » .

فعلم اللغة بالمفهوم الحديث مختلف تماماً عما انتهى إلينا من تصور السلف لمضمونه ، وقد أثرى ثراء كبيراً من حيث المناهج ، بفضل المجتهدين من باحثي الغرب وعلمائه ، سواء في النظرية أو في التطبيق والتجربة . وساعد على نجاح تطبيقاته أنها تدرس لغات حية ، يستطيع الدارس أن يجد من بين المتكلمين بها مساعداً ، يقدم له ما يحتاج من نماذج و (عينات) لمواصلة بحثه ، ثم يتجه الباحث

من هذه النقطة المعلومة إلى مواصلة البحث في المجهول اللغوي ، يتخيل الظواهر وتطورها ، واللغات وتاريخها ، مستخدماً في بحثه كل ما أسفرت عنه محاولات العلوم الإنسانية ، كعلم الاجتماع ، و علم النفس ، و علم الإنسان ، من كشف يضيف إلى فكر الإنسان وثقافته شيئاً جديداً عن ماضيه .

وبهذا المنهج أمكن العلماء الأوربيين أن يكتبوا تاريخ لغاتهم ، وأن يضعوا لها المعاجم التاريخية التي تحدد أصولها ، وتطوراتها ، سواء من حيث الأصوات ، أو الاشتقاق ، أو الدلالة ، أو غيرها من مستويات البحث اللغوي الحديث .

وقد انتقلت موجة البحث اللغوي هذه إلى الشرق على يد جماعة من الرواد ، الذين تلقوا مناهجه في أوروبا ، ثم جاءوا إلى الوطن ، ليقدموا إلينا ما تلقوه عن أساتذتهم ، في صور مختلفة .

وكان في مقدمة هؤلاء أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس ، الذي يعد بحق أول من حاول تطبيق مناهج علم اللغة الحديث في الوطن العربي على تاريخ العربية الفصحى ، وخرج لنا بجملة من الملاحظات النظرية ، تدعمها الشواهد اللغوية ، وبخاصة في كتابه (في اللهجات العربية) ، كما درس عدة ظواهر لغوية هامة في كتابه (من أسرار اللغة) ، وخصص كتاباً ثالثاً لدراسة (الأصوات اللغوية) ، وكتاباً رابعاً لدراسة (دلالة الألفاظ) .

وجاء من بعده جيل من العلماء والباحثين ، فقدموا لنا محاولات جادة ، تمد من خير وسائل الدارسين إلى تفهم مناهج البحث الحديث ، سواء أكانت محاولاتهم في صورة قواعد منهجية ، أم في صورة دراسات تطبيقية ، ومن ذلك ما كتبه الأستاذ الدكتور تمام حسان عن (مناهج البحث في اللغة) ، وما كتبه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أيوب عن (التطور اللغوي) ، وما كتبه المغفور له الأستاذ الدكتور محمود السمران عن (علم اللغة) ، وعن (اللغة والمجتمع) ، وما كتبه الأستاذ الدكتور حسن عون عن (اللغة والنحو) . وكل هذه محاولات لتحديد سمات المنهج اللغوي ، وتوضيح معالم علم اللغة الحديث .

ولاريب أن عدة محاولات أخرى قد منحت هذا المجال إضافات جديدة ، حين قدمت ترجمات علمية دقيقة لبعض الأعمال العربية في مجال علم اللغة العام ،

أو في مجال علم الدلالة ، ومن ذلك ترجمة الدكتور عبد الرحمن أيوب لكتاب جيسبرسن (اللغة بين الفرد والمجتمع) ، وإن كان قد أخذ عليه الدكتور السمران أنه تدخل كثيراً في تعديل النص ، حتى تاه الأصيل منه في الدخيل عليه . ومن ذلك أيضاً ترجمة الأستاذ الدكتور كمال بشر لكتاب أولمان : (دور الكلمة في اللغة) ، و ترجمة الأستاذ عبد الحميد الدواخلي والأستاذ الدكتور محمد القصاص لكتاب فندريس : (اللغة) ، وهو سفر جليل يتناول الجوانب المنهجية والبحوث الاستقرائية في علم اللغة الحديث^(١) .

هذا كله وغيره على كثرته وتغناه لم يحاول أن يقترب من دراسة ظواهر اللغة العربية الفصحى دراسة نقدية ، تصق آراء القدماء ، وتقومها ، وتضع حلولاً جديدة للمشكلات التي بقيت دون حل ، أو التي نالت حلاً خاطئاً ، قام على تصور قديم خاطيء .

وأود أن أسجل هنا أن محاولات أسلافنا القدماء كانت من الجدية ، والعمق ، والإفادة ، بحيث يصعب على أي باحث في الحديث أن يتجاهلها ، أو يفض من شأنها . وليس تعرضنا لبعض أفكارهم أو قواعدهم بالنقد مراداً به النيل منهم ، أو المساس بتاريخهم ، ولكن المفروض أن يعنى ركب البحث في محاولته لتقويم أفكار الماضين ، من غير المعصومين ، على شرط أن يعرف الباحث قدر نفسه ، وأن يتذرع إلى هدفه بالتعرف الدقيق على كل ما قيل ، والتأمل فيما ينبغي أن يقال ، والتحفظ في توجيه النقد إلى أولئك الرواد الأعلام في تاريخ الإنسانية ، فإذا كان التواضع مستجبا في المستوى الاجتماعي ، فإنه من أعظم الفرائض في المستوى العلمي .

ومن العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى علم القراءات القرآنية ، مشهورها وشاذها ، لأن رواياتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية ، واللغوية بامة ، في مختلف الألسنة واللهجات ، بل إن من الممكن القول بأن القراءات الشاذة هي أغنى مآثورات

(١) للمؤلف ترجمة علمية لكتاب المستشرق الفرنسي الأستاذ هنري فليش عن (العربية الفصحى) نشر المطبعة الكاثوليكية - بيروت . كما أن بالمشرق العربي أسانذة في هذا المجال ، ومن بينهم الدكتور محمد المبارك في سورية ، والدكتور إبراهيم السامرائي بالمراق .

التراث بالمادة اللغوية ، التي تصلح أساسا للدراسة الحديثة ، والتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة .

وقد عزف الدارسون عن هذا المجال لصعوبة تأتبه ، وعسر مواصلة البحث في دروبه ، ومناهاته ، ولندرة ما بين أيدينا من مصادر مخطوطة أو مطبوعة ، بل إن المطبوع يعوزه دقة التحقيق ، والمخطوط ينقصه الضبط ، وكلاهما يحتاج إلى الأداء الحى . وليس في عالمنا الإسلامى من عنى بنقل هذه الشواذ ، أو أداءها ، فإذا هى مطمورة فى المخطوطات المهملة والأضابير ، على الرغم من أهميتها اللغوية والتاريخية ، وكأن من وصفوها بالشذوذ قد وصمها ، من حيث أرادوا تمييزها عن القراءات المشهورة سندا ، ولقد تكون القراءة الشاذة فى مستوى المشهورة ، من حيث الفصاحة ، بل لقد تكون أفصح منها ، ولكن هكذا شاء لها القدر ، أن تزوى فى مستوى الشذوذ .

ولقد سبق أن تناولت مشكلة المصادر فى مقدمة كتابى (تاريخ القرآن) ، وهو بمثابة المدخل إلى هذه الدراسة ، ففصلت القول عن كل مصدر اعتمدت عليه ، وبخاصة كتاب (المحتسب) لابن جنى ، و (شواذ القراءة) للكرمانى ، وتفسير (البحر المحيط) لأبى حيان ، و (كتاب المصاحف) للسجستاني ، وكتاب (مختصر البديع) لابن خالويه . فلا حاجة لتكرار ذلك هنا .

غير أنى قد استقيت من هذه المصادر وغيرها مادة غزيرة ، ملأت ما يربو على ثلاثين ألف جذاذة ، كلها قراءات شاذة منسوبة إلى أصحابها ، أو غير منسوبة ، فيها ما اجتمع على روايته جمهور من الصحابة والتابعين ، ومنها مجهول الراوى ، وكل ذلك يعد فى نظرى — بصرف النظر عن مستوى السند — خير ما يمثل حال اللغة الفصحى ولهجاتها القديمة ، بجميع ظواهرها ، الشائعة ، والمحدودة ، فليس من شاردة أو واردة فى لهجات العرب إلا ولها فى الشواذ شاهد أو أكثر .

ومن هنا يحار المرء حين يواجه هذا الحشد الهائل من الروايات ، وهذه الأمشاج الغريبة من الظواهر اللغوية ، ماذا يأخذ ، وماذا يدع ؟ . . غير أنى تحيرت من بينها ظاهرتين ، سيطرتا على كل اهتمامى حين كنت أتحسس طريقى

لإنجاز هذه الدراسة ، فكان هذا الكتاب محاولة لتطبيق مناهج علم اللغة الحديث ، على القراءات القرآنية في حدود هاتين الظاهرتين ، ولذلك انقسمت الدراسة إلى بابين :

الباب الأول : وقد خصصته لدراسة أعقد مشكلات الأصوات في اللغة الفصحى ، مشكلة الهمزة ، وقسمت الباب قسمين ، الأول : للدراسة النظرية ، والثاني : للدراسة التطبيقية . وكان منهج هذا الباب وصفا ، ثم تاريخياً ، ثم معيارياً ، نظراً لما وجدت من ضرورة وصف المشكلة الصوتية في الهمزة ، والتأريخ لها في نطاق القدماء ، وفي دراساتهم النحوية ، ثم استخرجت نظرية مستقلة إلى المشكلة ، تعتبر مساهمة جديدة في حقل الدراسات اللغوية المعاصرة ، وهي بما أسفرت عنه خير ما يفرض متابعة دراسة الفصحى بفكر جديد ، وتجارب علمية ، هي السبيل الوحيدة للكشف عن مزيد من أسرار اللسان العربي .

والباب الثاني : وقد كان دراسة لظاهرة من أبرز ظواهر الشذوذ ، وهي كثرة الوجوه الشاذة ، المتواردة على الكلمة الواحدة ، بصرف النظر عن الوجوه الصحيحة .

والباب منقسم قسمين ، أولهما : لدراسة التعدد في نطاق الألفاظ العربية ، وثانيهما : لدراسة في نطاق الألفاظ الأعجمية ، وقد غلب على هذا الباب المنهج الاستقرائي .

أما الشيء الذي نحس أن محاولتنا هذه لم تقرب منه إلا لماما فهو ما يتصل بتصنيفية القراءات الشاذة ، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا على أساس نقد الروايات من جهة الأسانيد ، وليس لدينا من المؤلفات التي نصت على أسانيد القراءات سوى (الكامل في القراءات) للبهذلي ، وهو مخطوط يسكاد يكون أكمل ما وقع عليه النظر في هذا الباب . غير أن في الأمر عقبة أخرى هي أنه لم يتعرض لكل من روى عنهم الشذوذ ، فأهميته على ذلك لا يكملها سوى القيام بدراسة ما لدينا من (مفردات) في ضوء علاقات أصحابها — لا سيما أن فيهم مجهولين كثيرين — بغيرهم من الرواة المذكورين في كتب الطبقات ، قراء كانوا أو محدثين ، أو لغويين

نحاة . وبذلك يمكن استكمال دراسة الأسانيد الضرورية لنقد الروايات ،
وتصنيف قضايا الشذوذ .

وبعد ، فلست أريد أن أختم هذا الحديث قبل أن أقرر أن استخراج المادة
وتحقيقها ، على جسامته ، وتنفيذ المنهج على مشقته ، وكتابة الدراسة على طولها ،
لا تعدل هذه كلها عملا لا يكاد يظهر للقارىء ، هو أن هذه الدراسة قامت
حول كلمات ، أمثلة مفردة ، وشوارد غريبة ، وأناى أمام هذا كله كنت كمن
رام بناء بيت من حبات رمل ، فهو يلزق الحبة إلى الحبة ، ويؤلف الذرة إلى
الذرة ، على ما فى عمله من مظنة الضلال ، ومغبة سوء التقدير .

فإن كنت قد وقفت إلى شيء ، فذلك فضل الله ، وإن كنت أخطأت فاعن
قصدك ان ، ولكنى حاولت ماوسعتنى المحاولة ، وعجزت وسائلى عن بلوغ ماطمحت
إليه محاورتى .

والحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى ، لولا أن هدانا الله .

عبد الصبور شاهين

نوفمبر ١٩٦٦

الباب الأول

مشكلة الهمز

في ضوء القراءات الشاذة

القسم الأول

الفصل الأول

الهمزة بين الصوت والوظيفة

أوليات

أشرنا من قبل في كتاب (تاريخ القرآن) إلى كثرة المشكلات الصوتية والنغوية التي تثيرها الروايات الشاذة ، وإلى دلالتها على تعقد تاريخ اللغة الفصحى . وقد وجدنا أن من أهم المشكلات التي ينبغي أن تعالج علاجاً علمياً « الهمزة » ، ذلك الصوت الفريد بين أصوات اللغة العربية ، بل بين أصوات الفصيلة السامية كلها ، بل بين أصوات مجموعات كثيرة من اللغات المعروفة حتى الآن . فقد احتفت العربية بهذا الصوت ، وبدا من معاملة القدماء له ، رسماً وإثباتاً وحذفاً ، وإبدالاً وقلباً ، إحساسهم بأهميته الخاصة في بناء الكلمة العربية . وتباين أيضاً موقف القبائل العربية منه ، في نطقهم له ، إثباتاً وحذفاً وتسهيلاً ، وانعكست هذه المواقف جميعاً في الروايات الشاذة ، فوجدنا حشداً كبيراً منها ، ينحصر وجه شدوذه في إثبات الهمزة ، أو في حذفها ، أو في تسهيلها ، أو في زيادتها في موضع غير مقيس على الشائع في السنة الفصحاء ، وهكذا .

وقد استطعنا خلال تجوالنا بين الروايات الكثيرة الواردة أن نختار نماذج — أو « عينات » إن صح التعبير — تجسم لنا كل حالة من أحوال الهمزة ، دون أن نفعل حالة واحدة ، وإن كنا لم نحصر جميع ما ورد من الروايات بمثلها حالة واحدة .

هذه الأمثلة التي أوردناها ، لا تثير مشكلة الشذوذ في معاملة الهمزة حسب ، وإنما تثير مشكلة الهمزة بأكملها في العربية ، إثارة جذرية ، ولذا كان واجياً علينا — بعد تحقيق الروايات وتوثيقها — أن نتعرف رأى القدماء في الهمزة ، وبخاصة فيما أطلقوا عليه « قواعد الإبدال — الواجب والجائز والشاذ » ، وأن نتعرف كذلك رأى المحدثين ، وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور هنرى فليش ، أستاذ الدراسات السامية بجامعة القديس يوسف بيروت ، وأحد المهتمين القلائل بمسائل اللغة الفصحى من المستشرقين — نتعرف رأيه في حالات الهمزة ، وقواعد

إبدالها من أصوات اللين ، ولا بد أيضا أن تقوم بعرض المشكلة عرضا علميا منهجيا ، تناقش خلاله المبادئ العامة ، وتنقد قواعد القدماء والمحدثين ، ثم تناقش الروايات الشاذة كما صنفناها ، مجموعة بمجموعة ، مطبقين عليها نظرنا للمشكلة ، آملين أن تقدم خلال هذه الدراسة حلا علميا منهجيا يحلّو غوامض كثيرة في ألقاظ اللغة ، وقواعد صرفها ، ومفردات لهجاتها ، وأخيرا أخطر مشكلاتها الصوتية : مشكلة الهمز . (١)

(١) الهمز هنا مستعمل بالمعنى اللغوي العام ، المتصل بمعنى الضغط والشر ، كما سيجرى عليه استعمالنا للكلمة ، خلال البحث غالبا ، إلا حين نريد أن نصف به حركة مهموزة فإننا نقول (همز الحركة) ، أما حين نريد الصوت المعروف فإننا نستعمل كلمة « همزة » .

تاريخ الصوت والتسمية

من أهم المشكلات التي تثيرها القراءات الشاذة مشكلة « الممز » ، وسوف نرى في دراستنا لتعدد الوجوه ، في الباب الثاني ، أهمية الهمزة في هذا التكاثر العجيب في وجوه الكلمة . وقد حاولنا أن نجمع القراءات التي يبدو لنا أن للهمزة دورا في شذوذها ، لندرس الظاهرة الصوتية في مختلف صورها ، ولكننا قبل أن نبدأ في تحليل، ما جمعنا من أمثلة ، وما قمنا بتصنيفه من مجموعات ، نرى أن ندرس المشكلة في عمومها ، على مستوى صوتي ، ونحوي ، لنقر الأساس النظري لهذه الدراسة ، ثم يأتي بعد ذلك دور القراءات الشاذة في تدعيم نظريتنا في الموضوع .

فالهمز علم على مشكلة من أعقد مشكلات الأصوات العربية ، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في ماهيته وفي علاقاته ، أعني تصور القدماء لطريقة إنتاجه ، وعلاقته بغيره من حروف المد واللين ، ونظرة الدراسات الصوتية الحديثة إلى هذين الأمرين .

والواقع أن لفظ (الممز) ليس في أصله علما على صوت من أصوات اللغة ، وإنما هو وصف لكيفية نطقية لا تختص في ذاتها بصوت معين ، ثم غلب إطلاقه على الصوت المعروف ، والذي كان يسمى من قبل « ألفا » ، سواء في العربية أو في غيرها من الساميات . فهو في المبرية (أليف) بإمالة حركة اللام ، وفي الآرامية (آلف) ، وفي الحبشية (ألف) بسكون اللام ، وهو فيها جميعا صوت احتباسي (Occlusive) ، غير أنه أخذ يضعف في الآرامية حتى فقد تقريبا كل قيمته الصوتية كساكن (Sa valeur Consonantique)^(١) ، بل لقد مالت

(١) جان كاتينو Cours de phonétique arabe من ٧٦ .

كل اللهجات السامية إلى التخلص منه في النطق^(١). وقد احتفظت العربية الفصحى بهذا الصوت الاحتباسي الحنجري ، ولكن العرب عندما استعملوا الكتابة الآرامية (في بداية القرن الثالث الميلادي) واجهتهم مشكلة تسجيل هذا الصوت ، فالحرف (أَلِف) الموافق للآرامي (آَلَف) قل استعماله حين فقد قيمته كصوت ساكن ، فأصبح مستعملا لتعيين الحركة الطويلة (الفتححة a) ، وعندما اكتمل الخط العربي وتبياً لتسجيل القرآن تخيلوا علامة خاصة سموها همزة ، لتعين هذا الصوت الاحتباسي الحنجري^(٢). كذلك يقرر الأستاذ الدكتور أنيس أن الرمز الذي نعرفه الآن للهمزة حديث بالنسبة إلى الرسم العثماني^(٣) .

ومن المقرر في هذا المقام أن الحليل هو الذي اختار ان يكون رمز الهمزة في الخط العربي رأس العين الصغيرة (ء) وذلك لما لاحظ من القرابة الحرجية بين صوتي العين والهمزة^(٤) .

وإذن ، قسمية الصوت باسم (الهمزة) حديثة نسبياً ، على ما قرره كاتينو ، وإن كان مفهومه ظل مختلطاً ، بعض الشيء ، في أذهان القدماء بمفهوم الألف ، حتى ذكر ابن جنى مراراً أن الألف صورة الهمزة^(٥) . وقد أدى هذا الاختلاط إلى تعقد تصوراتهم عن الهمزة وأحوالها ومكان كتابتها ، وعلاقتها بالحركات وحروف المد ، إلى أن وضع الصرفيون باباً يعالج في جانب كبير منه أحكام الهمزة ، سموه باب الإبدال .

وقد قدم ابن جنى — ونقل النحاة من بعده ذلك عنه — دليلين على أن الألف هي صورة الهمزة .

أولهما : أن الهمزة لو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال ، يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعا لا يمكن فيه تخفيفها ، ولا تكون فيه إلا محققة ، لم يجوز أن تكتب إلا ألفاً ، مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة ، وذلك إذا وقعت أولاً ، نحو : أخذ ، وأخذ ، وإبراهيم ، فلما وقعت موقعا لا بد

(١) في اللهجات العربية / ٦٧ .

(٢) جان كاتينو السابق .

(٣) الأصوات اللغوية / ٧٢ وقد ثبت هذا من مراجعة مصحف طشقند بدار الكتب .

(٤) انظر تاريخ الأدب - لطفى ناصف ص ٧٦ .

(٥) سر صناعة الإعراب / ١ / ٤٦ و ٨٤ .

فيه من تحقيقها اجتمع على كتبها الفالبة ، وعلى هذا وجدت في بعض المصاحف « يستهزأون » بالألف قبل الواو ، ووجد فيها أيضاً « وإن من شياً إلا يسبح بحمده » بالألف بعد الياء ، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق (١) .

ويشير ابن جنى - بعد ذلك إلى أن هذه العلة قد وردت أيضاً في كلام الفراء ، كما وردت في بعض كلام أبي بكر محمد بن السرى ، ويحمل اتفاق آرائهم في تحديد هذه العلة على توارد الألفكار (٢) .

وثانيهما : أن كل حرف مميته في أول حرف تسميته لفظه بعينه ، ألا ترى أنك إذا قلت : (جيم) فأول حروف الحرف (جيم) ، وإذا قلت (دال) فأول حروف الحرف (دال) ، وإذا قلت (حاء) فأول ما لفظت به (حاء) ، وكذلك إذا قلت (ألف) ، فأول الحروف التي نطقت بها (همزة) ، فهذه دلالة أخرى غريبة على كون صورة الهمزة مع النتحقق ألفا ، فأما المدة التي في نحو : قام وسار ، وكتاب ، وحمار — فصورتها أيضاً صورة الهمزة المحققة التي في أحمد ، وإبراهيم ، وأترجة ، إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة ، فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة ، وإن اختلف مخرجها . كما أن النون الساكنة في نحو (من وعن) ، والنون المتحركة في (نعم ونفر) تسمى كل واحدة منهما نونا ، وتكتبان شكلا واحدا ، ومخرج الساكنة من الحياشيم ، ومخرج المتحركة من الفم (٣) ، كما أن مخرج الألف المتحركة التي هي همزة من الصدر ، ومخرج الألف فوقها من أول الحلق (٤) .

وقد سبق أن فرق بينهما سيويوه على أساس الحركة فقال :

الهمزة حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون ، ويكون في أول الكلمة وآخرها ووسطها ، والألف حرف آخر لا يكون إلا ساكنا ، ولا يكون في أول الكلمة ،

(١) سر الصناعة ١ / ٤٦ و ٤٧ .

(٢) سر الصناعة ١ / ٤٦ و ٤٧ .

(٣) في هذه التفرقة بين النونين نظر ، لأن مخرج النون لا يتغير إلا بحسب ما يليها من الصوامت ، ويجرى الهواء في حالة النطق بها لا يتغير ، وهو الألف ، وبهذا يعلم خطأ ابن جنى في أساس التفرقة ، وربما خدعته حالة الوصل حين أحس بالحركة تأتي في إثر النون . غلط بين مخرج النون ، ومخرج حركتها بعدها .

(٤) سر الصناعة ١ / ٤٦ - ٤٨ وانظر أيضاً حاشية الصبان على شرح الأئمنوني للألفية ٤ / ١٨٧ و ١٨٨ المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٦ هـ

ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف ، والألف مع اللام قبل الياء(١).

فسيبويه وابن جنى يريان التفرقة بينهما على أساس الحركة ، كما فرق ابن جنى بينهما من حيث المخرج، ولكن الفراء يرى من ناحية أخرى ترادف الهمزة والألف فيقول: الهمزة هي الأصل، والألف الساكنة هي الهمزة، ترك همزها(٢). وعلى الرغم من هذا فإن الجميع قد اتفقوا على أن الألف حرف ساكن(٣)، وعذرهم في ذلك ما لمسه من العلاقة بين الألف والهمزة في الأصل ، فالألف كانت وظيفتها وظيفه الهمزة، حين لم تكن تسمية الهمزة موجودة ، فلما توزعت دلالاتها بين الصوت الحنجري ، والفتحة الطويلة استحدثت تسمية «الهمزة» للصوت الحنجري ، وبقيت الألف للحركة الطويلة ، وإن لم تستطع أذهان القدماء أن تتخلص من فكرة الاشتراك في الدلالة ، نظرا لفكرتهم الضعيفة عن مخرج كلتيهما ، فالهمزة مخرجها هو الحنجرة ذاتها كما سبق أن أشرنا ، والألف هي الفتحة الطويلة ، وهي بحسب الدراسات الحديثة مخرجها وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى ، ففكرة الصدر أو أول الحلق غير دقيقة بالنسبة إلى كلا الهمزة والألف ، ويلاحظ أن ابن جنى جعل الهمزة من الصدر ، والألف من أول الحلق ، وعكس المتأخرون الوضع فجعلوا الهمزة من أقصى الحلق ، والألف من الجوف(٤). ويأتي أخيراً مسعود بن عمر التفتازاني (٧١٢ - ٧٩١ هـ) (٥) ليعبر عن طروء التخصص في دلالة كل منهما على المراد منه ، حين قال في حاشية الكشاف : «الألف اسم للعدة التي هي أوسط حروف (جاء) ، والهمزة التي هي آخرها ، بدليل قولهم : الألف واللام للتعريف ، وألف الوصل تسقط في الدرج ، وقولهم : الألف على ضربين : لينة ومتحركة، فاللينة تسمى ألفا ، والمتحركة تسمى همزة، والهمزة اسم

(١) السابق نقلا عن حاشية السيوطي على المغني .

(٢) السابق .

(٣) حاشية الصبان نقلا عن حاشية السيوطي على المغني ٤/ ١٨٨ .

(٤) سر الصناعة / ١٨٨ وانظر النشر ١/ ١٩٩ .

(٥) بنية الموعظة / ٣٩١ .

مستحدث لأصلي ، وإنما يذكر في حروف التهجي اسم الألف لا الهمزة « (١) .
ثم يعلق السيوطي على كل ما سبق بقوله : « فعمل أن الألف تطلق بمعنى عام
يشمل الهمزة والألف اللينة ، وبمعنى خاص باللينة . » (٢) .

ويبقى أمامنا لكي يتضح الموقف أكثر من هذا أن نسأل أنفسنا : لماذا
كان اختيار لفظة « الهمزة » لتطلق على الصوت المراد تمييزه . . . ذلك
ما ينبغي أن نجيب عنه الآن .

الهمزة لغير : « الهمز مثل الغمز والضغط ، ومنه الهمز في الكلام لأنه يُضغَطُ ،
وقد همزت الحرف فانهمز » (٣) .

والملاحظة الأولى لهذا التفسير اللغوي تقفنا أمام لفظة بعينها هي « الضغط » ،
فالمقصود بهذا (الضغط) ، وبخاصة حين يضاف إلى الكلام ، وإلى الحرف أيضاً ؟ .
إن الدراسات الحديثة تعرف لهذا الضغط دلالة اصطلاحية حين يكون
في الكلام أو في الحروف ، وتضع في مقابله بالإنجليزية كلمة « Stress » ،
وبالفرنسية كلمة « Accent » ، كما أنها تستخدم في العربية لفظة أخرى بمعناها
هي (النبر) ، فهل كان هذا مراداً لواضع تسمية الهمزة ، حين أطلقها على
ذلك المفهوم الخاص ببعض الألفات ؟ — يبدو أننا لن نعطي لأنفسنا الحق
في الإجابة عن هذا التساؤل ما لم نستوف بعض العناصر المعجمية ، أعني أن نرجع
إلى المعجم لتعرف منه معنى (الضغط) أو (النبر) .

ذكر اللسان في مادة « نبر » : « النبر بالكلام الهمز ، والنبر مصدر
نبر الحرف ينبره نبراً : همزه ، وفي الحديث : قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم :
يا نبيء الله . فقال : لا تنبر باسمي ، والنبر : همز الحرف ، ولم تكن قريش تهمز
في كلامها . ثم قال اللسان : ورجل نبراً : فصيح الكلام ، ونبار بالكلام : فصيح
بليغ . ابن الأنباري : النبر عند العرب : ارتفاع الصوت ، يقال : نبر الرجل
نبرة : إذا تكلم بكلمة فيها علو . إلخ (٤) .

(٢) السابق .

(١) حاشية الصبان ١٨٧/٤ .

(٤) اللسان ١٨٨/٥ .

(٣) اللسان ٤٢٦/٥ .

ويبدو أن صاحب اللسان سها حين لم يشر إلى العلاقة بين الهمز والضغط في مادة « ضغط » ، كما أنه لم يورد لفظة « نبر » في مادتي « همز » و « ضغط » . ولكن حسبنا كلامه في مادة « نبر » عن العلاقة بين الهمز والنبر ، وأهم ما نقف عنده في النصين السابقين أن : الهمز = الضغط = النبر .

ولقد نجد في بعض حديث القدماء ربطاً بين لفظة (الهمز) وبعض الظواهر اللغوية ، لعلاقة لا يمكن تفسيرها بوجه آخر غير النبر . فحديث ابن جنى عما أسماه « همزة التذكر »^(١) ليس في الواقع حديثاً عن همزة اصطلاحية ، ذلك أن المراد كما ذكر في غير موضع مطل الحركة في آخر الكلمة للإشعار بأنك تريد أن تتذكر لفظاً تالياً لها ، فمن قرأ « اشتروا الضلالة » قال في التذكر : اشترووا ، ومن قرأ « اشتروا الضلالة » قال في التذكر : « اشتروى » ، ومن قال : « اشتروا الضلالة » قال في التذكر « اشتروا »^(٢) .

وقال أيضاً ما ملخصه : « وإنما مطلت هذه الأحرف في الوقف ، وعند التذكر ، من قبيل أنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المدة ، لم يكن في لفظك دليل على أنك متذكر شيئاً ، ولأوهمت كل الإيهام أنك قد آتممت كلامك ، ولم يبق من بعده مطلوب متوقع لك »^(٣) .

ولاشك أن مثل هذا الهمز التذكري ليس إلا من قبيل التنعيم Intonation أو النبر الموسيقى . وسيأتي حديث عنه في أشكال النبر .

إن التعريف اللغوي للهمز يخصه — كما أشرنا في فاتحة هذا البحث — بمعنى عام ، وهو كيفية في أداء الكلام ، وبعبارة أدق : كيفية في نطق الحروف أو الأصوات اللغوية ، حين يخصها الناطق بمزيد من التحقيق أو الضغط ، لا يستأثر بذلك حرف دون آخر ، فإذا ضغط الناطق على مقطع الحاء في الفعل (أخذه) كانت الحاء هنا مهموزة ، وإذا ضغط على مقطع « الذال » كانت مهموزة ، وكذلك إذا ضغط على مقطع « الألف » في بدايته كانت الألف مهموزة .

(١) الخصائص ٣٣٧/٢

(٢) السابق ، و ١٢٨/٣

(٣) الخصائص ١٢٨/٣

ويبدو أن العرب وجدوا أن أكثر الأصوات تعرضاً للمهمز ، أى الضغظ هو ، « الألف » بالمعنى القديم ، حين تتحرك ، فأطلقوا عليها تلك الصفة التي تحدد ماهيتها ، وتميزها عما سواها ، سموها « المهمزة » ، ولاشك أن العربي كان يحس إزاء هذه التسمية — في البداية — بما تعنيه صيغتها الاشتقاقية ، فكلما نطق « ألفاً » من ذلك النوع مع ضغط معين في موقعها ، أحس أنه قد همز همزة ، أى ضغط ضغطة . ثم سادت التسمية ، وغلبت على ذلك الصوت الذي تسميه الدراسات الحديثة « الاحتباس الحنجري » Occlusive glottale ^(١) ، أو « الحبسة الحنجرية » Glottal stop ^(٢) .

وقد كان هذا الاختلاط التاريخي بين مفهومي الألف والمهمزة هو أساس خطأ القدماء في وصف الألف ، فقد ألفت عليها المهمزة دائماً ظلها لتصبح في أعينهم صوتاً ساكناً ، بالرغم من أنهم قد اعترفوا بأن الفتحة جزء من الألف ، فلولا هذا الظل المهمزي لاستمروا في تصورهم عن الحركة القصيرة ، وشكلها حين تطول ، ولعاملوا جميع الحركات الطويلة حينئذ معاملة علمية صحيحة ، فلم يعتبروها حروفاً ساكنة ، مناقضين بذلك تصورهم من أن « الحركات أبعاض حروف المد » ^(٣) فكان الخطأ في فهم الألف جرهم إلى الخطأ في فهم واو المد ويائه ، بطريقة تعميم الحكم . هذا عن المهمز والنبر لغة ، فإذا عنهما في الدراسات الحديثة ... ؟ .

الوصف العلمي للمهمزة :

لاشك أن ارتباط المهمزة بالألف في أذهان القدماء قد دعاهم إلى أن يصفوها بالجرهم ^(٤) ، كما أنهم اختلفوا في طبيعتها ، فهي تارة حرف صحيح ، أو هي حرف

(١) كاتينو Etudes de Linguistique arabe ص ٧٦ .

(٢) دانييل جوتز An Outline of English phonetics ص ١٣٨ فقرة ٥٥٣ .

الطبعة السابعة . وانظر أيضا هفنز general phonetics - R. M. Heffner ص ١٩٦٠ .

(٣) سر الصناعة ١٩/١ .

(٤) كتاب سيويوه ٤٠٥/٢ و ٤٠٦ .